

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

بعض التحسن في آفاق الاقتصاد في الشرق الأوسط،

ولكن المخاطر باقية

نشرة الصندوق الإلكترونية

٥ مايو ٢٠١٥



مشهد الأفق في أبوظبي: نظرا لمعطيات الواقع الجديد في سوق النفط العالمية، ينبغي أن تتجه البلدان المصدرة للنفط في المنطقة نحو تنويع اقتصاداتها، طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي (الصورة: Newscom)

- البلدان المصدرة للنفط تحقق نموا مطردا رغم هبوط أسعاره، لكنها تحتاج إلى كبح الإنفاق.
- من المتوقع أن تسجل البلدان المستوردة للنفط نموا أعلى، لكنها تتعرض لمخاطر التداعيات الناجمة عن الصراعات الإقليمية.
- تحتاج المنطقة إلى إصلاحات هيكلية وإصلاحات في المالية العامة حتى تتمكن من توفير فرص العمل ورفع معدل النمو.

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعض التعافي الاقتصادي رغم الهبوط الحاد في أسعار النفط وزيادة عمق الصراعات الجارية، حسب آخر تقييم إقليمي أصدره صندوق النقد الدولي.

يتوقع تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي"، الصادر في ٥ مايو الجاري، أن يرتفع النمو بدرجة طفيفة إلى نحو ٣% في عام ٢٠١٥ (انظر الجدول). لكن النمو، رغم معدلاته المتزايدة، لا يزال غير كافٍ لإحداث خفض مؤثر في معدل البطالة المرتفع بصورة مزمنة.

وفي تصريح أمام المؤتمر الصحفي الذي عقد في دبي، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: "بالرغم من التقدم الذي حققته بلدان المنطقة في تنفيذ الإصلاحات، فلا يزال يتعين القيام بالمزيد - ليس فقط لكي يستقر الاقتصاد، بل لتحسين الآفاق الاقتصادية على نحو قابل للاستمرار يصل تأثيره إلى كل شرائح السكان أيضا."

وبالإضافة إلى ذلك، قال السيد مسعود إن احتدام الصراعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن يضعف النشاط الاقتصادي ويؤثر على مستوى الثقة، مما يفرض مخاطر كبيرة على آفاق الاقتصاد في المنطقة.

الفوائض تتناقص لدى البلدان المصدرة للنفط

طبقا لصندوق النقد الدولي، وصل النمو في بلدان المنطقة المصدرة للنفط إلى حوالي ٢,٥% في عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يظل دون تغيير في عام ٢٠١٥. أما في العام القادم، فمن المتوقع أن يرتفع إلى ٣,٥%، وإن كانت هذه التنبؤات تقوم على افتراض استقرار الأوضاع الأمنية وتحسن الإنتاج النفطي في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي.

تعافٍ واهن

لا يزال النمو واهنا في الشرق الأوسط، الأمر الذي يساهم فيه احتدام الصراعات الإقليمية وهبوط أسعار النفط واستمرار عدم اليقين بشأن التحول السياسي. (نمو إجمالي الناتج المحلي، %)

توقعات			
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٣,٨	٢,٩	٢,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ^١
٣,٥	٢,٤	٢,٤	البلدان المصدرة للنفط ^٢
٢,٨	٠,٥	١,٦	النمو النفطي
٣,٦	٢,٨	٣,٣	النمو غير النفطي
٣,٢	٣,٤	٣,٦	مجلس التعاون الخليجي
١,٠	٠,٩	٠,٨	النمو النفطي
٤,٦	٥,٢	٥,٧	النمو غير النفطي
٤,٤	٤,٠	٣,٠	البلدان المصدرة للنفط ^٣
٣,٧	٢,٧	٢,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ^١
٤,٣	٣,٦	٣,٢	بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا) ^٤

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ البيانات لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.
^٢ الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.
^٣ أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.
^٤ مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

وقال السيد أحمد إن البلدان المصدرة للنفط تمكنت من الحفاظ على نموها المطرد، رغم انخفاض أسعار النفط إلى النصف بين يوليو ٢٠١٤ و إبريل ٢٠١٥، وكان ذلك استخدام الاحتياطات المالية التي تراكمت لديها على مدار العقد الماضي.

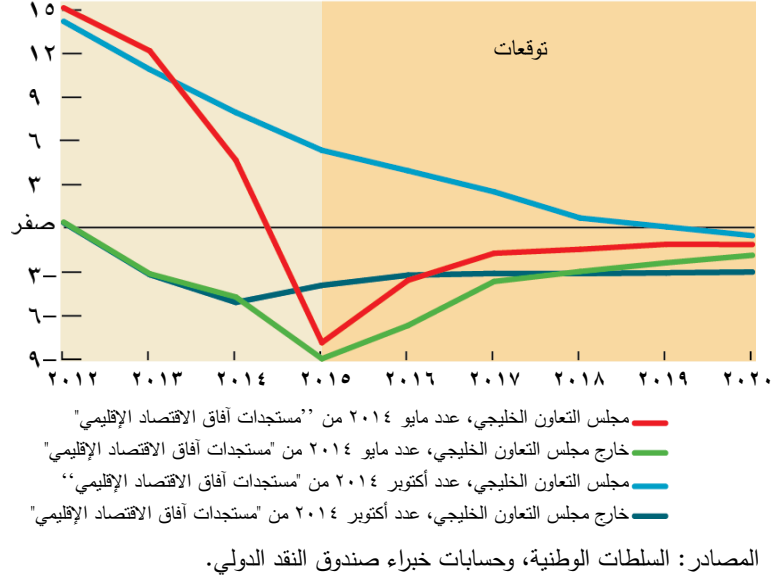
غير أن هذه البلدان تواجه ضعفا كبيرا في إيرادات التصدير. فسوف يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحويل فائض الحساب الجاري الذي يتحقق منذ وقت طويل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط إلى عجز قدره ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، مع توقع انخفاض إيرادات التصدير بنحو ٣٨٠ مليار دولار عما كان متوقعا قبل انخفاض أسعار النفط.

كذلك تتأثر موازنات البلدان المصدرة للنفط تأثرا حادا بهبوط أسعار النفط، حيث تتناقص أرصدة المالية العامة لتصل إلى عجز يبلغ متوسطه ٨,٥% من إجمالي الناتج المحلي (انظر الرسم البياني ١). وفي هذا الصدد، أشار السيد أحمد إلى أن الارتفاع الحاد في مستوى الإنفاق خلال السنوات القليلة الماضية جعل الموازنات العامة عرضة للتأثر بانخفاض أسعار النفط. وقال إن "معظم بلدان المنطقة لا يمكنها الوصول إلى التوازن في موازنتها العامة إذا اقتربت أسعار النفط من ٦٠ دولارا للبرميل".

الرسم البياني ١

تراجع أرصدة المالية العامة

من المتوقع أن يتحول فائض الموازنة البالغ ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ في مجلس التعاون الخليجي إلى عجز قدره ٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. كذلك سيتسع عجز المالية العامة في البلدان الأخرى المصدرة للنفط.
(رصيد المالية العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)



وسلط السيد أحمد الضوء على عدد من الخطوات التي يمكن أن تتخذها البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، سواء لمواجهة تطورات أسعار النفط أو لضمان سلامة اقتصاداتها على المدى الطويل. وقال إنه نظرا لما يُتوقع من استمرار أسعار النفط المنخفضة لبعض الوقت، فإن الحكومات ينبغي أن تبدأ في تخفيض معدل الإنفاق. ولأن الإنفاق الحكومي من أهم العوامل الدافعة للنمو غير النفطي، فلا بد أن يتم هذا الضبط لأوضاع المالية العامة بصورة تدريجية لا تؤثر على النمو، في الحدود التي يسمح بها الحيز المالي والتمويل المتاح.

ويمكن للبلدان المصدرة للنفط أن تغتنم هذه الفرصة لتخفيض دعم الطاقة المعمم - الذي لا يزال كبيرا رغم انخفاض أسعار النفط. ونظرا لمعطيات الواقع الجديد في سوق النفط العالمية، هناك احتياج أكثر إلحاحا في هذه الاقتصادات لبدء التراجع عن نموذج النمو القائم على النفط والتوجه إلى نموذج جديد يصبح فيه القطاع الخاص ذو الأنشطة المتنوعة هو محرك النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

البلدان المستوردة للنفط تشهد تحسنا في النمو، لكنها تواجه مخاطر

تشهد بلدان المنطقة المستوردة للنفط ارتفاعا في النمو، بفضل الإدارة الاقتصادية الرشيدة التي تتزامن مع تحسن البيئة الدولية، حسبما صرح السيد أحمد. وقد استفادت اقتصادات هذه البلدان من انخفاض أسعار النفط، لكن انتقال هذا

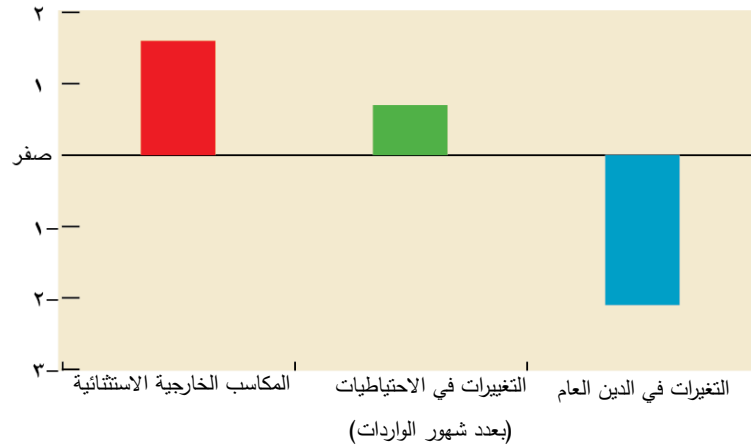
الانخفاض إلى أسعار وقود التجزئة كان محدوداً، مما قلص تأثير هذا الانخفاض على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل المتاح.

وقال السيد أحمد إنه من المرجح أن تحقق البلدان المستوردة للنفط، كمجموعة، زيادة في معدل النمو من ٣% في عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٤% هذا العام. وقد اختار معظم البلدان ادخار المكاسب المحققة من انخفاض أسعار النفط، مما ساعد على تخفيض الدين العام وزيادة الاحتياطات الدولية (انظر الرسم البياني ٢). وبدأ ظهور بوادر التحسن في مستوى الثقة - مثل مكاسب البورصة وتحسن النمو الائتماني.

الرسم البياني ٢

المكاسب الاستثنائية من النفط الرخيص

من المتوقع ادخار معظم المكاسب المحققة من انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥، مما سيساعد على تخفيض مواطن الضعف في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة لدى البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط. (% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الإيرادات الخارجية الاستثنائية تقوم على سعر النفط المفترض لعام ٢٠١٥ وقدره ٥٨,١٤ دولار ("آفاق الاقتصاد العالمي"، إبريل ٢٠١٥) مقارنة بسعر ٩٩,٣٦ دولار أمريكي ("آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر ٢٠١٤).

لكن السيد أحمد حذر من المخاطر الكبيرة التي تحيط بهذه التوقعات.

فالمشكلات الأمنية ومخاطر التداعيات الناجمة عن الصراعات الإقليمية تهدد التعافي الوليد. وهناك مخاطر أخرى تتمثل في تحركات أسعار الصرف الدولية - ولا سيما ارتفاع سعر الدولار الأمريكي - مما يمكن أن يضر بتنافسية المنطقة.

ويشير التقرير إلى ضرورة استمرار البلدان في استخدام المكاسب المحققة من أسعار النفط لتعزيز احتياطاتها الوقائية التي تكفل لها مواجهة الصدمات غير المتوقعة وتخفيض الدين العام. وعلى غرار البلدان المصدرة للنفط، يتيح انخفاض أسعار النفط لهذه المجموعة من البلدان فرصة التقدم في إلغاء دعم الطاقة المكلف وغير الكفاء.

ومن المتوقع أن تواصل حكومات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة ضبط أوضاع ماليتها العامة في عام ٢٠١٥، مع تركيز جديد على اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات. ويمكن توجيه ما يحققه ذلك من إيرادات إضافية نحو الإنفاق على المبادرات الداعمة للنمو في مجال تطوير البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، حسبما ورد في التقرير.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[شاهد الفيديو](#)

[آخر تقييم لآفاق الاقتصاد العالمي](#)

[النظام المالي العالمي](#)

[تدوينة عن التمويل الإسلامي](#)